

عبد الرزاق السنهوري

والفقه الشيعي

يعتبر الدكتور عبد الرزاق السنهوري باشا أكبر عقل قانوني أنتجه العالم العربي في القرن العشرين وانتقلت شهرته ومهارته وكتاباته القانونية إلى خارجه أيضاً، ولما تأسس مجلس الدولة المصرية لأول مرة، كان أول رئيس له قبل ثورة ١٣ يوليو ١٩٥٢م بسنتين تقريباً كانت المعركة السياسية على أشدها قبل الثورة، وكانت معظم المواجهات السياسية تنتهي إلى مجلس الدولة، وكان يصدر أحكاماً قضائية بلغت القمة في شجاعتها، ونزاهتها، ودقتها في مراعاة القانون، وعمقها في تطبيق "روح القانون" وهو الأصعب والأهم. كانت رئاسة مجلس الدولة إحدى التحولات الكبرى في حياة مصر قبل الثورة، وبعد الثورة اقترب منه منصب أول رئيس لجمهورية مصر اقتراباً شديداً لولا تقلبات الثورة في مراحلها الأولى، ولو حدث ذلك لشغل هذا العقل الكبير عن مهامه القانونية التي كانت وساماً وما تزال لدى الشعوب العربية إذ تفرغ لتقنين التشريع المدني في مصر والعراق وسورية وليبيا والكويت، وشجع طلاب القانون على متابعة دراساتهم العليا وساعدهم في إعداد رسائل الدكتوراه، وساهم في إنشاء معهد الدراسات العربية العالية، وافتتاح مدرسة الخرطوم القانونية، ودعا إلى إكثار المدارس والجامعات، وألف الكثير من الكتب القانونية التي تعتبر من المراجع المهمة إلى هذا اليوم، وكان من الداعين إلى كتابة الفقه الإسلامي على أسلوب الفقه الغربي تيسيراً لطلاب هذا العلم وخروجاً على المؤلف من الأساليب القديمة في التعليم وعدم التنظيم وشرط أن يكون التحديث بالدقة والأمانة العلمية والحرص على مقومات الفقه الإسلامي وطابعه المتميز.

وكان أسلوبه أسلوب العالم الثقة الثبت والخبير بوسائل البحث، وروى عنه أنه كان يقول لمجادله: "تقلد أنت قولي وأتقلد قولك ثم يناظره فيقطعه فإذا كان يكتب أو يملي افترض وجود الخصم ينافح عن رأي عكسي فيناظره".

وكان لسعة أفقه وإيثاره العلم والمعرفة أن تحرّى جميع المتون الفقهية والحديثية المنتشرة في زمانه، وعندما حضر إلى العراق لأول مرة عام ١٩٥١م قصد علماء الشيعة فزوّدوه بكتبهم المطبوعة آنذ وكان من بينها كتاب (جواهر الكلام) للشيخ محمد حسن النجفي المعروف بـ(صاحب الجواهر) فكان يثني على بحوثه فيما بعد وهو من الذين شجعوا على الأخذ بالآراء الفقهية المناسبة ومنها آراء الشيعة عندما يكون المكلف بحاجة إلى مثلها وحفّز الباحثين القانونيين من طلابه على الاطلاع على كتب الشيعة ودراساتها، وعند هذه النقطة بالذات قال الأستاذ محمد حسنين هيكل: "شعر بعض فقهاء القانون المصريين البارزين في القرن الحالي مثل الدكتور عبد الرزاق السنهوري، بالحاجة إلى أن ينظروا خارج نطاق المذهبين الحنفي والشافعي، السائدين في القانون والذين قفل أمامهما باب الطريق إلى الاجتهاد منذ العصر العثماني. لذا اتجه هؤلاء المفكرون باهتمام بالغ إلى المذهب الشيعي الذي كان باب الاجتهاد فيه ما زال مفتوحاً للفقهاء في غيبة الإمام صاحب السلطة.

وقد لاحظ هؤلاء المفكرون أن الشيعة نظراً للقمع الذي تعرضت له منذ بدايتها احتفظت بتقاليد المعارضة للسلطات الدنيوية لذا كانت أكثر استجابة للأفكار الثورية من السنة التي عادة ما تحالفت مع الدولة أو خضعت لها. ولذلك فقد كان أناس مثل السنهوري على استعداد لأخذ بعض الأفكار من الشيعة، مدافعين عن موقفهم بأن الشيعة في نهاية الأمر تمثل جزءاً هاماً من تراث الإسلام. وقد قام شيخ الأزهر أيام حكم عبد الناصر، الشيخ محمود شلتوت الذي كان يؤمن ببعض الأفكار التقدمية بتشكيل لجنة في الأزهر أوكل إليها مهمة تقليل الخلافات بين المذاهب الإسلامية المختلفة. لذا كان الخميني يعتبره آخر شيوخ الأزهر العظام"،^(١).

رحم الله السنهوري فقد كان من أكبر المتشيعين للفقهاء الإسلاميين مصدرراً للتشريع مهما كانت المدرسة التي أنتجت ظاهرياً أو زيدية أو إباضية أو جعفرية أو من

المذاهب الأربعة المعروفة، وكان يضيق ذرعاً بمن يريدون أن يضعوا الفقه الإسلامي في قوالب جامدة لا تتغير بتغير الأمكنة والأزمنة، ولا نستكثر عليه ما قيل فيه من أصدق الشعر، حيث أنصفه الأستاذ محمد عزيز بإباضة بقوله:

وَأَصَابَ الْقَانُونَ فِي بُرْهَانِهِ	غَيْبَ الْمَوْتُ شَافِعِيَّ زَمَانِهِ
يَرْقُ رَاقٍ إِلَى عَوَالِي مَكَانِهِ	يَعْظُمُ الْخُطْبُ فِي الْعَظِيمِ إِذَا لَمْ
وَانْطَوَى سَامِداً عَلَى أَحْزَانِهِ	نَكَّسَ الْفَقْهَ رَأْسَهُ يَوْمَ أُوْدَى
مُعْجِزاً مِنْ جَنَانِهِ لَبَنَانِهِ	أَيُّ صَافٍ مِنْهُ تَدَافَعُ سَهْلَانِ
— إِلَى أَنْ أَشْعَ فِي رِيْعَانِهِ	صَاحِبَ الْفَقْهِ مِنْذَ هَلْ صَبَا الْفَقْهُ
سَبَّ وَأَرْخَى لَهُمْ عَصِيَّ عَنَانِهِ	رَاضٍ لِلْبَاحِثِينَ جَامِحَهُ الصَّعْ
ثِ تَضِيءُ الشُّرُوحُ فِي هَطْلَانِهِ	وَحَبَاهُمْ مِنَ الْمَرَاJِعِ بِالْغَيْ
— بَعِيدُ الْآفَاقِ مِنْ إِمْكَانِهِ	مُغْنِيَاتٍ عَنْ غَيْرِهِنَّ جَلَاهُ
— حُكْمٌ إِلَّا إِنْ صَحَّ فِي مِيزَانِهِ	صَادِرَاتٍ عَنْ رَأْيِهِ لَا يَسُوقُ الـ
عَزَمَ عَنْ صَوْغِهِ وَعَنْ إِتْقَانِهِ	جَهْدُ فَرْدٍ تَعْيَا لِجَمَاعِ ذَاتِ الـ
حِيلٍ غَيْرِ الْمَسْبُوقِ فِي مِيدَانِهِ	صَفْوَةُ الْقَوْلِ أَنَّهُ عَبَقَرِيٌّ الـ
خَلَقَ ذُو خَيْلَةٍ عَلَى نُقْصَانِهِ	ذُو حَيَاءٍ فِي فَضْلِهِ حِينَ بَعْضُ الـ
فِي دِيَابِجِ عِلْمِهِ وَبَيَانِهِ	جَمَعَ الشَّرْقَ وَحَدَّهُ فَتَلَاقَى
مِنْ طَرَابُلسِهِ إِلَى بَغْدَادِهِ	مِنْ أَقَاصِي خَلِيجِهِ لِدِمَشْقِ
— نِينَ أَعْلَى وَشَدَّ مِنْ أَرْكَانِهِ	وَطَوَى الْعُرْبَ عِنْدَ ضَافٍ مِنَ التَّقَى
— نَانٍ أَبْهَى مَا رَفَّ مِنْ أَلْوَانِهِ	فَجَنَوْا مِنْ نَضِيرِ بُسْتَانِهِ الْفَيْ
بِ وَضَمُوا الصَّفُوفَ حَوْلَ دِنَانِهِ	وَانْتَشَوْا مِنْ رَحِيقِ رَاوُوقِهِ الْعَذْ
— رِيْعٍ بَاتُوا فِي أَمْنِهِ وَضْمَانِهِ	لَمْ مِنْ شَمْلِهِمْ طَرَازٌ مِنَ التَّشَى
— يْنِ فِي خَلْقِهِ وَفِي إِعْلَانِهِ	ثُمَّ عَادُوا إِلَى التَّخَاذُلِ مُفْتَنَ

آه لو يُخلصونَ لانبعثَ الشر
اختلافُ الآراءِ قد يلدُ الخيـ
إن هذي الحياةَ وهي صراعٌ
رُبَّ ومضٍ مُبشِّرٍ لاحَ في الأفـ
قُ ورُدَّتْ له نباهةُ شأنه
ر ويَبني إن عَفَّ عن شأنه
لم تُوطأَ لقابعَ في هوانه
ق سنبُلُو غداً مدى لَمعانِه

❖ لمحة من حياة السنهوري:

- ولد سنة ١٨٩٥م بمدينة الإسكندرية، وبها تعلم في الابتدائي والثانوي.
- حصل على الشهادة الثانوية سنة ١٩١٢م، ثم أكمل تعليمه بالقاهرة، ملتحقاً بمدرسة الحقوق، وحصل على الليسانس سنة ١٩١٧م.
- عُيِّن بالنيابة العامة، إلى أن صار وكيلاً للنائب العاملة سنة ١٩٢٠م، ثم انتقل لتدريس القانون بمدرسة القضاء الشرعي.
- وفي سنة ١٩٢١م اختير ليكون في بعثة إلى فرنسا، فمكث بها إلى سنة ١٩٢٦م وحصل على دكتوراه في العلوم القانونية، ودكتوراه في العلوم الاقتصادية والسياسية، ودبلوم من معهد القانون الدولي من جامعة باريس.
- عاد إلى وطنه مصر، حيث عين مدرساً للقانون المدني بكلية الحقوق، ثم رُقِّي أستاذاً مساعداً، فأستاذاً ثم انتخب عميداً لكلية الحقوق سنة ١٩٣٦م.
- ثم اختير قاضياً بالمحاكم المختلطة، فمستشاراً مساعداً بقلم قضايا الحكومة، فوكيلاً لوزارة المعارف سنة ١٩٣٩م فوكيلاً لوزارة العدل سنة ١٩٤٤م فوزيراً للمعارف سنة ١٩٤٥م، فوزيراً للدولة سنة ١٩٤٦م، فوزيراً للمعارف مرة ثانية سنة ١٩٤٦م، وظل وزيراً لها إلى سنة ١٩٤٩م، حيث عُيِّن رئيساً لمجلس الدولة، وظل رئيساً له حتى سنة ١٩٥٤م.
- أعماله العلمية بالغة الأهمية. فقد وضع القانون المدني المصري، والقانون المدني العراقي، والقانون المدني السوري، والقانون المدني الليبي. وسافر إلى الكويت

- لوضع تشريعاتها الحديثة. وأسس معهد الدراسات العربية العالية عندما كان رئيساً للجنة الثقافية بجامعة الدول العربية.
- أوفد إلى مؤتمرات دولية كثير.
 - اختير عضواً بمجمع اللغة العربية سنة ١٩٤٦م حيث أسهم في كثير من أعماله وفي وضع كثير من المصطلحات القانونية.
 - له مؤلفات تعد مرجعاً لرجال القانون منها:
 - (١) نظرية العقد. (٢) الموجز للنظرية العامة للالتزامات. (٣) أصول القانون. (٤) الوسيط في شرح القانون المدني الجديد في عشرة أجزاء. (٥) نظرية العقد في الفقه الإسلامي في ستة أجزاء.
 - انتقل إلى رحمة الله تعالى في العشرين من تموز سنة ١٩٧١م.



عبد الوهاب عزام



عبد الرزاق السنهوري